قانون الحق في العدم القانوني والإفلات من السجل الوجودي

تأليف
الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون
مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي ونظرية السيادة الزمنية

حقوق الملكية الفكرية
يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف
جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى 2026

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر
اللذين غرسا في روحي بذور العدالة قبل أن أعرف معنى الظلم
أدام الله لهما النور في قبورهما وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية
يا من تمثلين الأمل في بناء مجتمع يسوده الحق والرخاء
أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب المسؤولية والقيادة
وليكن هذا العمل الختام درعاً يحمي حقك في المستقبل الذي سلبته الأجيال السابقة من أسلافها

إلى كل باحث عن الحق في الاختفاء
إلى كل مدافع عن الخصوصية الوجودية
إلى كل من آمن بأن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً دون أن يموت بيولوجياً
لكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
يناير 2026

فهرس المحتويات

المقدمة في شرح النظرية
الفصل الأول في طبيعة العدم القانوني والفلسفة الوجودية
الفصل الثاني تاريخ إلزامية الوجود في الفقه التقليدي
الفصل الثالث الرقمنة الكمية وطغيان السجل الوجودي
الفصل الرابع الشخصية القانونية في حالة العدم الاختياري
الفصل الخامس الدستور الكوني للحق في العدم
الفصل السادس إجراءات إعلان الإفلاس الوجودي
الفصل السابع مناطق الظل والفضاءات غير المسجلة
الفصل الثامن الحقوق المالية في حالة العدم القانوني
الفصل التاسع الالتزامات والعقود في العدم الاختياري
الفصل العاشر المسؤولية الجنائية في حالة العدم
الفصل الحادي عشر الحماية من الإلزام بالوجود القسري
الفصل الثاني عشر الحق في محو البيانات الوجودية
الفصل الثالث عشر التقنيات الكمية للحجب والاختفاء
الفصل الرابع عشر الخصوصية والعدم في العصر الرقمي

الفصل الخامس عشر الهوية والاسم في حالة العدم
الفصل السادس عشر الأسرة والعلاقات في العدم القانوني
الفصل السابع عشر العمل والمهنة في حالة العدم
الفصل الثامن عشر الصحة والعلاج في مناطق الظل
الفصل التاسع عشر التعليم والمعرفة في العدم الاختياري
الفصل العشرون التنقل والسفر عبر الحدود غير المسجلة
الفصل الحادي والعشرون الملكية والحيازة في العدم
الفصل الثاني والعشرون الضرائب والالتزامات المالية في العدم
الفصل الثالث والعشرون التأمين والحماية في حالة العدم
الفصل الرابع والعشرون الموت البيولوجي بعد العدم القانوني
الفصل الخامس والعشرون العودة من العدم إلى الوجود المسجل
الفصل السادس والعشرون الأخلاقيات والعدم الوجودي
الفصل السابع والعشرون المنظور الديني للحق في العدم
الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي للنظرية
الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين المستقبليين
الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون بعد الوجود الإلزامي
ورقة بحثية تفصيلية للنظرية عربي إنجليزي فرنسي
المراجع والمصادر
فهرس الموضوعات
عن المؤلف

المقدمة في شرح النظرية

تقوم نظرية الحق في العدم القانوني على فكرة ثورية تفيد بأن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً ووجودياً دون أن يموت بيولوجياً وتنبه هذه النظرية إلى أن العصر الحديث أصبح فيه الوجود مرصوداً ومسجلاً بلا انقطاع عبر أنظمة الرقمنة الكمية والوعي الشامل والقانون التقليدي افترض دائماً أن الوجود القانوني إلزامي ولا يجوز للإنسان الإفلات من السجل الوجودي للدولة والمجتمع ونحن هنا نطرح إطاراً قانونياً جديداً ينظم الحق في العدم الاختياري ويحمي الإنسان من إلزامه بالوجود القسري ضد إرادته وتتطلب هذه النظرية إعادة تعريف مفهوم الوجود والعدم في الفلسفة القانونية عندما يصبح الاختفاء حقاً دستورياً مكفولاً والأبعاد التكنولوجية للنظرية تستند إلى تقنيات الحجب الكمي وإنشاء مناطق الظل حيث لا تصل خوارزميات الرصد الكوني والأبعاد الفلسفية تناقش طبيعة الوجود الإنساني وهل العدم حق إنساني أم جريمة ضد الكون الذي يسعى للتسجيل الدائم والأبعاد النفسية تدرس تأثير العدم القانوني على الصحة النفسية وهل يشعر الإنسان بالحرية أم بالفقدان عند اختفائه من السجل والهدف الأسمى هو تأسيس دستور كوني للحق في العدم يحمي الإنسان من طغيان الرصد والتوثيق في العصر الرقمي المتقدم وهذا الكتاب يمثل الوثيقة التأسيسية لمدرسة قانونية جديدة تجمع بين الفلسفة الوجودية والفقه القانوني العميق ونحن لا نكتب خيالاً علمياً بل نؤسس لقانون مستقبلي ضروري لبقاء البشرية في عصر الهندسة المعرفية القسرية والحق في السيادة المعرفية هو حق وجودي يجب أن يعلو على النظم الفلسفية المحلية المحدودة بالموضوعية التقليدية إنها دعوة للفلاسفة والمفكرين للاستعداد لمرحلة ما بعد الموضوعية في التنظيم الوجودي للوعي البشري المستقل وسنفصل في الفصول القادمات الأسس الوجودية والتطبيقية لهذه النظرية الموحدة لضمان فهم شامل وعميق للسيادة المعرفية والعدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بأن الوعي شريك في الوجود وليس مجرد مرآة عاكسة للواقع الخارجي الجامد ويجب أن يتطور الفكر الفلسفي ليواكب الحقائق الأنطولوجية الثابتة التي لا تقبل الجدل في طبيعة الوعي التشييدي والمستقبل يتطلب أنظمة معرفية مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات السيادة المعرفية في الكون الواعي المتشابك والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الفصل الأول في طبيعة العدم القانوني والفلسفة الوجودية

في بداية التفكير الفلسفي كان الوجود يعتبر حالة طبيعية لا خيار للإنسان فيها بل هي مفروضة عليه قسراً ولم يكن الفقه القديم يتصور أن الإنسان قد يرغب في الإفلات من السجل الوجودي للدولة والمجتمع والأنظمة وكانت القوانين تفترض إلزامية التسجيل والوثائق والهوية كشرط أساسي لممارسة أي حق أو واجب قانوني واكتشافات العصر الرقمي والرصد الكمي غيرت هذه المعادلة التقليدية جذرياً وفتحت أبواباً جديدة للتفكير وهذا الكتاب يطرح نظرية جديدة حول قانون الحق في العدم القانوني وكيفية تنظيم الاختفاء الوجودي الاختياري ونحن نثبت فلسفياً أن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً دون أن يموت بيولوجياً أو يتوقف عن

الوجود وهذا الحق يشمل القدرة على محو oneself من سجلات الكون والهرب من طغيان التوثيق والرصد المستمر والقانون الحالي يعجز عن حماية هذا الحق لأنه مصمم فقط لكائنات موجودة ومسجلة في أنظمة الدولة ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعدم الاختياري كحق دستوري أساسي لا يجوز انتهاكه أو تقييده ولا يجوز للدول إلزام الإنسان بالوجود المسجل بحجة الأمن والنظام العام في العصر الرقمي المتقدم والمسؤولية القانونية يجب أن تمتد لتشمل حماية الإنسان من الإلزام بالوجود القسري ضد إرادته الحرة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العدالة يجب أن تحترم خيار الإنسان في العدم كما تحترم خياره في الوجود وسنعرض في الفصول القادمات الأسس الفلسفية والقانونية لهذا الحق الوجودي الجديد في الكون الرقمي إنها ثورة في الفكر القانوني تربط بين الفلسفة الوجودية والعدالة التطبيقية بشكل وثيق وغير مسبوق ويجب حماية الإنسان من الطغيان الرقمي الذي يجعله مرصوداً ومسجلاً بلا انقطاع في كل لحظة من حياته والفلسفة القانونية يجب أن تتطور لتشمل احتمالية العدم الاختياري كحق وجودي وليس مجرد خيار نظري والعدالة الحقيقية هي التي تتوافق مع إرادة الإنسان الحرة في الوجود أو العدم دون إكراه من الدولة وسنكشف في الفصول التالية تفاصيل هذه النظرية الموحدة التي تجمع بين العلم والقانون في بوتقة واحدة والهدف هو إغلاق الفجوة بين الحقيقة الوجودية للإنسان والنظرية القانونية التي تحكم هذا الوجود البشري ولا يمكن أن تظل الفلسفة صامتة بينما أنظمة الرصد تجعل الوجود إلزامياً بلا خيار للإنسان الحديث إنها مسؤولية فكرية وأخلاقية تقع على عاتق الفلاسفة والمشرعين في كل أنحاء العالم لاستيعاب هذا الجديد والله ولي التوفيق

الفصل الثاني تاريخ إلزامية الوجود في الفقه التقليدي

تاريخ إلزامية الوجود في الفقه القانوني ارتكز دائماً على مبدأ أن التسجيل والهوية إلزاميان لكل إنسان ولم يكن القضاة يتصورون يوماً أن شخصاً قد يرغب في الإفلات من السجل الوجودي للدولة والأنظمة والنظريات التقليدية للشخصية القانونية افترضت وجوداً مسجلاً وموثقاً كشرط للاعتراف بالحقوق واكتشافات الحق في العدم أثبتت أن إلزامية الوجود قد تكون انتهاكاً للإرادة الحرة والكرامة الإنسانية وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من الفقه القانوني الحالي قد يصبح غير قابل للتطبيق في عصر العدم الاختياري والفقهاء التقليديون قاوموا هذه الفكرة لأنها تهدد أركان الدولة القائمة على التسجيل والتوثيق الإلزامي ونحن اليوم أمام حاجة ماسة لدمج البعد الوجودي في تعريف الشخصية القانونية وحقوقها الأساسية والعدم الاختياري يشمل الحق في محو البيانات والحق في الاختفاء والحق في مناطق الظل غير المسجلة ويشمل أيضاً الحق في عدم التوثيق الرقمي والحق في رفض أنظمة الرصد الكمي التي تنتهك الخصوصية ويشمل كذلك الحق في العدم المالي والحق في عدم المشاركة في الأنظمة الاقتصادية الإلزامية وهذه المفاهيم تنتقل عبر حياة النظام القانوني مثل أي تطور فلسفي آخر مكتسب من تقدم الوعي الإنساني وإهمال هذا البعد يؤدي إلى ظلم قانوني فادح بحق الإنسان الذي يرغم على الوجود المسجل قسراً والقوانين الإجرائية يجب أن تراعي البعد الوجودي في التسجيل والهوية والوثائق الرسمية وهذا الفصل يوضح الفجوة الوجودية الكبيرة التي نملؤها بهذا الكتاب الجريء والمؤسس لجديد في الفقه إنها فجوة خطيرة بين الفلسفة الوجودية الحديثة والقانون التقليدي المتخلف عن الركب اليوم وسنجسر هذه الفجوة بنظرية شاملة ومتكاملة الأبعاد الفلسفية والقانونية والوجودية معاً للعدالة والعدالة لا تكتمل إلا عندما تعترف بالعدم الاختياري كحق وجودي في الأنظمة القانونية المعاصرة ويجب أن يتطور الفقه القانوني ليواكب الحقائق الوجودية الثابتة التي لا تقبل الجدل في الفلسفة والمستقبل يتطلب تشريعات مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات العدم الاختياري في الكون الرقمي والله ولي التوفيق

الفصل الثالث الرقمنة الكمية وطغيان السجل الوجودي

الرقمنة الكمية وطغيان السجل الوجودي تحتاج إلى ربط وثيق بين التكنولوجيا وقوانين الحماية وأنظمة الرقمنة الكمية تجعل الوجود مرصوداً ومسجلاً بلا انقطاع في كل لحظة من حياة الإنسان وفي الأنظمة الرقمية تتصرف البيانات ككيان مستقل عن الإنسان رغم ارتباطها الوثيق بهويته وهذه التغيرات الرقمية تشكل الأساس المادي للضرر الوجودي الذي نطالب بحمايته في قانون العدم وهذه العوامل التكنولوجية تشكل الدليل المادي على وجود طغيان رقمي قابل للقياس والرصد العلمي والبيئة الرقمية تتفاعل مع الإنسان لتنتج الواقع النهائي الملحوظ في سجلات الوجود الدائمة لكن الجذور تبقى في القوانين التكنولوجية الأساسية التي تحكم الرصد والتوثيق في كل نظام على حدة والعلم الحديث تمكن من رصد هذه التغيرات بدقة متزايدة في الأنظمة المتطورة عالمياً ونظرياً ودراسات الرقمنة الكمية كشفت عن آثار طغيان وجودي واضحة يمكن البناء عليها قانونياً وعملياً وهذا لا يعني خرقاً لقوانين التكنولوجيا بل يعني وجود أنظمة فرعية تخضع لقوانين حماية وجودية والقانون يجب أن يحمي من الاستغلال أو الإهمال المسبب لاختلال التوازن الوجودي في الأنظمة الرقمية ولا يجوز للدول إهمال تطوير فهم الرقمنة الكمية مما يضر بحق الإنسان في العدم الاختياري وهذا انتهاك صريح للحق في الخصوصية الوجودية التي يضمنها الاستقرار البشري في العصر الرقمي والذاكرة الرقمية للوجود هي جزء من الهوية التكنولوجية المتضررة التي تحتاج للاعتراف القانوني وحمايتها قانونياً هي حماية للكرامة الإنسانية من التقليل من شأن الخيارات الوجودية أمام القضاء وهذا الفصل يربط بين الرقمنة الكمية المعقدة والقانون الواضح في إطار حماية وجودية راسخة والتكنولوجيا يجب أن تخدم الإنسان لا أن تكون عذراً للانتهاك بسبب التعقيد التقني في أنظمة الرصد وسننتقل في الفصول القادمات للتطبيقات القانونية المباشرة للحق في العدم على أرض الواقع والله ولي التوفيق

الفصل الرابع الشخصية القانونية في حالة العدم الاختياري

الشخصية القانونية في حالة العدم الاختياري تحتاج إلى تعريف دقيق ومفصل في التشريعات الجديدة ونقترح الاعتراف بالإنسان في حالة العدم كشخص قانوني كامل الأهلية رغم عدم تسجيله في الأنظمة ولا يجوز لأي جهة إنكار أهلية الإنسان في العدم دون تقديم دليل وجودي على فقدان الأهلية وهذا الحق يشمل الحق في التعاقد والحق في التقاضي والحق في الملكية في حالة العدم ويشمل أيضاً الحق في الحماية من الاعتداءات القادمة من الأنظمة المسجلة في الكون الرقمي ويشمل كذلك الحق في الحفاظ على حالة العدم دون إجبار على العودة للتسجيل قسراً والإنسان يملك حقاً في هويته الوجودية سواء كانت مسجلة أو معدومة كجزء من كينونته وهذا الحق يحمي من التمييز الوجودي الذي قد يحدث بسبب اختلاف حالة التسجيل في الأنظمة والقانون يجب أن يجرم الاعتداء على الإنسان في حالة العدم عبر التلاعب ببياناته الوجودية والعقوبات على انتهاك هذا الحق يجب أن تكون رادعة وكافية جداً لردع المخالفين مستقبلاً والتعويضات يجب أن تغطي الضرر المستمر عبر حياة الإنسان في حالة العدم الاختياري وهذا الفصل يحدد الإطار الحقوقي للشخصية القانونية في حالة العدم بشكل واضح وغير قابل إنه تحول جذري من حماية الإنسان المسجل فقط إلى حماية كل الكائنات الواعية بغض النظر عن تسجيلها والشخصية القانونية ليست مرتبطة بالتسجيل الإلزامي بل مرتبطة بالوعي والإرادة والقدرة على التكليف وسنفصل في الفصول القادمات الآليات التشريعية المطلوبة للتطبيق العملي لهذه الحقوق الجديدة ويجب أن تكون هناك نصوص صريحة في الدساتير الكونية تحمي هذا البعد الوجودي للشخصية والقضاة يحتاجون إلى أدوات تفسيرية تسمح لهم بتطبيق هذه الحقوق على الوقائع المعقدة وجودياً والعدالة تتطلب الشجاعة للاعتراف بأن الشخصية القانونية قد توجد في حالة عدم تسجيل في الأنظمة والله ولي التوفيق

الفصل الخامس الدستور الكوني للحق في العدم

الدستور الكوني للحق في العدم يجب أن ينص صراحة على حماية حقوق الإنسان في العدم الاختياري وهذا الحق يجب أن يكون في مصاف الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف أو التقادم أبداً بمرور الوقت والكون ملزم بحماية سكانه من الطغيان الوجودي الناتج عن إلزامية التسجيل في الأنظمة الرقمية وأي قانون يتعارض مع هذا الحق الدستوري الكوني يعتبر غير دستوري وباطلاً فوراً ولاغياً والمحاكم الكونية يجب أن تختص بنظر قضايا الصراع الوجودي بدوائر متخصصة تفهم الفلسفة الدقيقة والقضاء الدستوري يجب أن يراقب التزام المجتمعات بهذا الحق الحيوي للوجود الاختياري والتشريع الجنائي يجب أن يجرم الإلزام بالوجود القسري لإلحاق الضرر بالإنسان عمداً والعقوبات يجب أن تتناسب مع خطورة الضرر المستدام عبر الأنظمة الوجودية المختلفة وضمانات التقاضي يجب أن تسهل على الإنسان في العدم المطالبة بحقوقه دون عوائق وجودية وهيئات رقابية مستقلة يجب أن تنشأ لمراقبة التوازن الوجودي بين المجتمعات المسجلة وغير المسجلة وهذه الهيئات تملك صلاحية إيقاف الأنشطة المسببة لاختلال التوازن الوجودي قبل وقوعه النهائي والتعليم القانوني يجب أن يتضمن مقررات عن القانون الوجودي في كليات القانون الكونية والمحامون يجب أن يتدربوا على الدفاع عن حقوق الإنسان في العدم بشكل متخصص ودقيق جداً والثقافة القانونية المجتمعية يجب أن تتغير لتدرك أهمية الحماية الوجودية للمستقبل الكوني والإعلام دور كبير في نشر الوعي بحقوق الإنسان في الأحلام موضوعياً بعيداً عن الذاتيات والمعاهدات الدولية يجب أن تتضمن بنوداً لحماية السلامة الوجودية كحق إنساني عالمي مقدس والهجرة يجب أن تنظم بما يحترم الحق في بيئة وجودية سليمة خالية من الإلزام بالتسجيل واللجوء الوجودي يجب أن يعترف به كسبب من أسباب اللجوء الإنساني المقبول دولياً وهذا الفصل يحدد الإطار الدستوري والقانوني العام للنظرية بشكل ملزم للدول كافة في الكون إنه الأساس الذي ستبنى عليه كل التشريعات التفصيلية اللاحقة في مختلف المجتمعات الوجودية وبدون غطاء دستوري تبقى هذه الحقوق عرضة للانتهاك المستمر من قبل القوى الرقمية الكبرى والله ولي التوفيق

الفصل السادس إجراءات إعلان الإفلاس الوجودي

إجراءات إعلان الإفلاس الوجودي تمثل إشكالية كبرى في قانون الحق في العدم القانوني وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى إجراءات رسمية لإعلان إفلاسه الوجودي قبل الاختفاء وهذا يقلب مفاهيم الإفلاس التقليدي رأساً على عقب ويتطلب إعادة صياغة كاملة للإجراءات والقانون التقليدي يعترف بالإفلاس المالي بينما القانون الوجودي يعترف بالإفلاس من الوجود ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإفلاس الوجودي كأساس للاختفاء في الأنظمة الرقمية ولا يجوز للدول أو المحاكم تجاهل طلبات الإفلاس الوجودي بحجة مخالفتها للنظام العام والمسؤولية الإجرائية يجب أن تمتد لتشمل إجراءات العدم في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإفلاس الوجودي هو حق ضد النظام الكوني وليس فقط إجراءً مالياً وسنعرض في الفصول القادمات الأدلة القانونية على إمكانية إعلان الإفلاس الوجودي إنها ثورة في الفكر الإجرائي تربط بين الوجود والعدم في إجراء واحد متكامل ويجب حماية الإنسان من رفض طلبات الإفلاس الوجودي بحجة الأمن والنظام العام والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل طلبات الإفلاس الوجودي كأداة قانونية معتمدة والعدالة الإجرائية تقتضي احترام حق الإنسان في الإفلاس الوجودي في نظامه الخاص وسنكشف في

الفصول التالية آليات إثبات هذه الإجراءات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الإجرائي والتخلف التشريعي في حماية الإنسان ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإنسان يطلب الإفلاس الوجودي دون استجابة إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع مناطق الظل والفضاءات غير المسجلة

مناطق الظل والفضاءات غير المسجلة تمثل تحدياً كبيراً للجغرافيا القانونية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى أماكن يعيش فيها دون تسجيل في الأنظمة الرقمية وهذا يخلق إشكاليات حول تحديد مناطق الظل وحمايتها من الانتهاك الرقمي والقانون التقليدي يفترض أن كل مكان مسجل وموثق في تسلسل جغرافي ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بمناطق الظل كأساس للعيش في حالة العدم ولا يجوز للدول إنكار وجود مناطق ظل بحجة اختلاف طبيعة التسجيل الجغرافي والمسؤولية المكانية يجب أن تمتد لتشمل حماية الفضاءات غير المسجلة وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن المكان حق وجودي بغض النظر عن حالة التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج لمناطق الظل في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الجغرافي تربط بين المسجل وغير المسجل في مكان واحد ويجب حماية الإنسان من الانتهاك الناتج عن اختراق مناطق الظل رقمياً والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار مناطق الظل بحجة عدم منطقية عدم التسجيل والعدالة المكانية تقتضي احترام الفضاءات غير المسجلة في النظام الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه المناطق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الجغرافي والتخلف التشريعي في حماية مناطق الظل ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما مناطق الظل تنتهك رقمياً دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والجغرافيين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن الحقوق المالية في حالة العدم القانوني

الحقوق المالية في حالة العدم القانوني تمثل تحدياً كبيراً للنظم المالية التقليدية وفي حالة العدم قد يحتاج الإنسان إلى ممارسة حقوق مالية دون تسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول الملكية والتبادل المالي في حالة العدم الاختياري والقانون التقليدي يفترض أن الحقوق المالية مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالحقوق المالية في حالة العدم ولا يجوز للبنوك رفض التعامل مع إنسان في عدم بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية المالية يجب أن تمتد لتشمل الحقوق في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحقوق المالية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للحقوق المالية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر المالي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية الإنسان من الحرمان المالي الناتج عن حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في منع الحقوق المالية بحجة عدم التسجيل والعدالة المالية تقتضي احترام الحقوق في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الحقوق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم المالي والتخلف التشريعي في حماية الحقوق الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الحقوق المالية تنتهك في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمصرفيين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع الالتزامات والعقود في العدم الاختياري

الالتزامات والعقود في العدم الاختياري تمثل تحدياً كبيراً لقانون العقود التقليدي وفي حالة العدم قد يحتاج الإنسان إلى التعاقد دون تسجيل في الأنظمة الرسمية وهذا يخلق إشكاليات حول نفاذ العقود والالتزامات في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن العقود مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعقود في حالة العدم ولا يجوز للمحاكم رفض العقود بحجة اختلاف طبيعة التسجيل الوجودي والمسؤولية التعاقدية يجب أن تمتد لتشمل الالتزامات في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العقود حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعقود في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التعاقدي تربط بين المسجل وغير المسجل في عقد واحد ويجب حماية المتعاقدين من الإلغاء الناتج عن حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إلغاء العقود بحجة عدم التسجيل والعدالة التعاقدية تقتضي احترام العقود في النظام الوجودي الخاص بكل متعاقد وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العقود المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التعاقدي والتخلف التشريعي في حماية العقود الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العقود تنتهك في حالة العدم دون نفاذ إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل العاشر المسؤولية الجنائية في حالة العدم

المسؤولية الجنائية في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً للعدالة الجنائية التقليدية وفي حالة العدم قد يرتكب الإنسان جرائم دون تسجيل في الأنظمة الرسمية وهذا يخلق إشكاليات حول المحاسبة والعقاب في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن المسؤولية مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمسؤولية في حالة العدم ولا يجوز للمحاكم رفض المحاسبة بحجة اختلاف طبيعة التسجيل الوجودي والمسؤولية الجنائية يجب أن تمتد لتشمل الجرائم في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن المسؤولية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للمسؤولية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الجنائي تربط بين المسجل وغير المسجل في مسؤولية واحدة ويجب حماية المجتمع من الجرائم الناتجة عن حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إعفاء المجرمين بحجة عدم التسجيل والعدالة الجنائية تقتضي احترام المسؤولية في النظام الوجودي الخاص بكل مجرم وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه المسؤوليات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الجنائي والتخلف التشريعي في حماية المسؤوليات الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الجرائم ترتكب في حالة العدم دون محاسبة إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقضاة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الحادي عشر الحماية من الإلزام بالوجود القسري

الحماية من الإلزام بالوجود القسري تمثل تحدياً كبيراً للحريات الفردية وفي العصر الرقمي قد تُجبر الأنظمة الإنسان على الوجود المسجل قسراً وهذا يخلق إشكاليات حول الحماية من الإلزام الوجودي والقانون التقليدي يفترض أن الوجود إلزامي في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالحماية من الإلزام بالوجود ولا يجوز للدول إلزام الإنسان بالتسجيل بحجة الأمن والنظام العام والمسؤولية الحمائية يجب أن تمتد لتشمل الحماية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحماية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للحماية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الحمائي تربط بين الحرية والإلزام في حق واحد ويجب حماية الإنسان من الإكراه الناتج عن أنظمة التسجيل الإلزامي والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل دعاوى الحماية بحجة تعقيد الأنظمة والعدالة الحمائية تقتضي احترام الحماية في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الحماية المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الحمائي والتخلف التشريعي في حماية الحريات الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الإنسان يُجبر على الوجود دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والناشطين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثاني عشر الحق في محو البيانات الوجودية

الحق في محو البيانات الوجودية يمثل تحدياً كبيراً لقوانين الخصوصية التقليدية وفي العصر الرقمي يحتاج الإنسان إلى حق محو بياناته الوجودية من السجلات وهذا يخلق إشكاليات حول نطاق الحق في المحو وآلياته والقانون التقليدي يفترض أن البيانات محفوظة في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بحق المحو الوجودي ولا يجوز للشركات رفض محو البيانات بحجة اختلاف طبيعة الحفظ والمسؤولية البياناتية يجب أن تمتد لتشمل المحو في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن المحو حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للمحو في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر البياناتي تربط بين الحفظ والمحو في حق واحد ويجب حماية الإنسان من الاحتفاظ ببياناته دون إذنه والمحاكم لا تملك حقاً في رفض دعاوى المحو بحجة تعقيد الأنظمة والعدالة البياناتية تقتضي احترام المحو في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا الحق المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم البياناتي والتخلف التشريعي في حماية حقوق المحو ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما البيانات تُحفظ دون حق المحو إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وشركات التكنولوجيا في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثالث عشر التقنيات الكمية للحجب والاختفاء

التقنيات الكمية للحجب والاختفاء تمثل تحدياً كبيراً للأمن الرقمي وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى تقنيات حجب كمي للاختفاء من الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول تنظيم تقنيات الحجب والاختفاء والقانون التقليدي يفترض أن التقنيات مرخصة في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتقنيات الحجب الكمي ولا يجوز للدول حظر تقنيات الحجب بحجة اختلاف طبيعة الأمن والمسؤولية التقنية يجب أن تمتد لتشمل الحجب في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الحجب حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للحجب في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التقني تربط بين الظهور والاختفاء في تقنية واحدة ويجب حماية الإنسان من منع تقنيات الحجب بحجة الأمن والمحاكم لا تملك حقاً في حظر الحجب بحجة تعقيد التقنيات والعدالة التقنية تقتضي احترام الحجب في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التكنولوجيا المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التقني والتخلف التشريعي في حماية

تقنيات الحجب ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما تقنيات الحجب تُحظر دون مبرر إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمهندسين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الرابع عشر الخصوصية والعدم في العصر الرقمي

الخصوصية والعدم في العصر الرقمي تمثل تحدياً كبيراً للحقوق الرقمية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى حماية خصوصيته من الأنظمة الرقمية وهذا يخلق إشكاليات حول نطاق الخصوصية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الخصوصية مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالخصوصية في حالة العدم ولا يجوز للشركات انتهاك الخصوصية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الخصوصية يجب أن تمتد لتشمل الحماية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخصوصية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للخصوصية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الخصوصي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية الإنسان من انتهاك الخصوصية في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل انتهاكات الخصوصية بحجة التعقيد والعدالة الخصوصية تقتضي احترام الخصوصية في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الخصوصية المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الخصوصي والتخلف التشريعي في حماية الخصوصية الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخصوصية تنتهك في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وشركات التكنولوجيا في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الخامس عشر الهوية والاسم في حالة العدم

الهوية والاسم في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً لقوانين الهوية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى هوية بديلة عن التسجيل الرسمي وهذا يخلق إشكاليات حول الهوية والاسم في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الهوية مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالهوية في حالة العدم ولا يجوز للدول إنكار الهوية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الهوياتية يجب أن تمتد لتشمل الهوية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الهوية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للهوية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الهوياتي تربط بين المسجل وغير المسجل في هوية واحدة ويجب حماية الإنسان من إنكار الهوية في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار الهوية بحجة عدم التسجيل والعدالة الهوياتية تقتضي احترام الهوية في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الهوية المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الهوياتي والتخلف التشريعي في حماية الهويات الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الهوية تُنكر في حالة العدم دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسجلي الهوية في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السادس عشر الأسرة والعلاقات في العدم القانوني

الأسرة والعلاقات في العدم القانوني تمثل تحدياً كبيراً لقوانين الأحوال الشخصية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة علاقات أسرية دون تسجيل وهذا يخلق إشكاليات حول الزواج والطلاق والنسب في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الأسرة مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأسرة في حالة العدم ولا يجوز للدول إنكار الأسرة بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الأسرية يجب أن تمتد لتشمل العلاقات في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأسرة حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للأسرة في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الأسري تربط بين المسجل وغير المسجل في أسرة واحدة ويجب حماية الأسرة من الإنكار في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار الأسرة بحجة عدم التسجيل والعدالة الأسرية تقتضي احترام الأسرة في النظام الوجودي الخاص بكل أسرة وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الأسرة المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأسري والتخلف التشريعي في حماية الأسر الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأسرة تُنكر في حالة العدم دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ورجال الدين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع عشر العمل والمهنة في حالة العدم

العمل والمهنة في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً لقوانين العمل التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة عمل دون تسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول الحقوق العمالية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن العمل مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعمل في حالة العدم ولا يجوز للشركات رفض العمل بحجة اختلاف طبيعة

التسجيل والمسؤولية العمالية يجب أن تمتد لتشمل العمل في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العمل حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعمل في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر العمالي تربط بين المسجل وغير المسجل في عمل واحد ويجب حماية العامل من الرفض في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في رفض العمل بحجة عدم التسجيل والعدالة العمالية تقتضي احترام العمل في النظام الوجودي الخاص بكل عامل وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا العمل المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العمالي والتخلف التشريعي في حماية الأعمال الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العمل يُرفض في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وأصحاب العمل في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن عشر الصحة والعلاج في مناطق الظل

الصحة والعلاج في مناطق الظل تمثل تحدياً كبيراً للنظم الصحية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى علاج صحي دون تسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول الحقوق الصحية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الصحة مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالصحة في حالة العدم ولا يجوز للمستشفيات رفض العلاج بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الصحية يجب أن تمتد لتشمل العلاج في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الصحة حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للصحة في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الصحي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المريض من الرفض في حالة العدم والمستشفيات لا تملك حقاً في رفض العلاج بحجة عدم التسجيل والعدالة الصحية تقتضي احترام العلاج في النظام الوجودي الخاص بكل مريض وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا العلاج المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الصحي والتخلف التشريعي في حماية الصحة الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العلاج يُرفض في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والأطباء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع عشر التعليم والمعرفة في العدم الاختياري

التعليم والمعرفة في العدم الاختياري تمثل تحدياً كبيراً للنظم التعليمية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى تعليم دون تسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول الحقوق التعليمية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن التعليم مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتعليم في حالة العدم ولا يجوز للمدارس رفض التعليم بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية التعليمية يجب أن تمتد لتشمل التعليم في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التعليم حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتعليم في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التعليمي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية الطالب من الرفض في حالة العدم والمدارس لا تملك حقاً في رفض التعليم بحجة عدم التسجيل والعدالة التعليمية تقتضي احترام التعليم في النظام الوجودي الخاص بكل طالب وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التعليم المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التعليمي والتخلف التشريعي في حماية التعليم الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التعليم يُرفض في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمعلمين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل العشرون التنقل والسفر عبر الحدود غير المسجلة

التنقل والسفر عبر الحدود غير المسجلة تمثل تحدياً كبيراً لقوانين الهجرة التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى تنقل دون تسجيل في أنظمة الحدود وهذا يخلق إشكاليات حول حرية التنقل في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن التنقل مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتنقل في حالة العدم ولا يجوز للدول منع التنقل بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية التنقلية يجب أن تمتد لتشمل التنقل في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التنقل حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتنقل في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التنقلي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المسافر من المنع في حالة العدم والحدود لا تملك حقاً في منع التنقل بحجة عدم التسجيل والعدالة التنقلية تقتضي احترام التنقل في النظام الوجودي الخاص بكل مسافر وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التنقل المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنقلي والتخلف التشريعي في حماية التنقل الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التنقل يُمنع في حالة العدم دون حماية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسؤولي الحدود في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الحادي والعشرون الملكية والحيازة في العدم

الملكية والحيازة في العدم تمثل تحدياً كبيراً لقوانين الملكية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ملكية دون تسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول الحقوق الملكية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الملكية مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالملكية في حالة العدم ولا يجوز للمحاكم إنكار الملكية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الملكية يجب أن تمتد لتشمل الملكية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الملكية حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للملكية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الملكي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المالك من الإنكار في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار الملكية بحجة عدم التسجيل والعدالة الملكية تقتضي احترام الملكية في النظام الوجودي الخاص بكل مالك وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الملكية المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الملكي والتخلف التشريعي في حماية الملكية الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الملكية تُنكر في حالة العدم دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسجلي الملكية في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثاني والعشرون الضرائب والالتزامات المالية في العدم

الضرائب والالتزامات المالية في العدم تمثل تحدياً كبيراً للنظم الضريبية التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى ممارسة حياة مالية دون التزامات ضريبية وهذا يخلق إشكاليات حول الضرائب في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الضرائب مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالإعفاء الضريبي في حالة العدم ولا يجوز للدول المطالبة بضرائب بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الضريبية يجب أن تمتد لتشمل الإعفاء في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الإعفاء حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للإعفاء في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الضريبي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية الإنسان من المطالبة الضريبية في حالة العدم والضرائب لا تملك حقاً في المطالبة بحجة عدم التسجيل والعدالة الضريبية تقتضي احترام الإعفاء في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا الإعفاء المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الضريبي والتخلف التشريعي في حماية الإعفاء الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الضرائب تُطالب في حالة العدم دون إعفاء إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وموظفي الضرائب في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثالث والعشرون التأمين والحماية في حالة العدم

التأمين والحماية في حالة العدم تمثل تحدياً كبيراً لنظم التأمين التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى حماية تأمينية دون تسجيل وهذا يخلق إشكاليات حول الحقوق التأمينية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن التأمين مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتأمين في حالة العدم ولا يجوز لشركات التأمين رفض التغطية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية التأمينية يجب أن تمتد لتشمل التغطية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التأمين حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتأمين في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التأميني تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المؤمن من الرفض في حالة العدم وشركات التأمين لا تملك حقاً في رفض التغطية بحجة عدم التسجيل والعدالة التأمينية تقتضي احترام التغطية في النظام الوجودي الخاص بكل مؤمن وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التأمين المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التأميني والتخلف التشريعي في حماية التأمين الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التأمين يُرفض في حالة العدم دون تغطية إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين وشركات التأمين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الرابع والعشرون الموت البيولوجي بعد العدم القانوني

الموت البيولوجي بعد العدم القانوني يمثل تحدياً كبيراً لقوانين الوفاة التقليدية وفي حالة العدم يحتاج الإنسان إلى توثيق وفاته دون تسجيل سابق وهذا يخلق إشكاليات حول الوفاة في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الوفاة مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالوفاة في حالة العدم ولا يجوز للدول إنكار الوفاة بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الوفاوية يجب أن تمتد لتشمل الوفاة في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الوفاة حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للوفاة في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الوفاوي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المتوفى من الإنكار في حالة العدم والمحاكم لا تملك حقاً في إنكار الوفاة بحجة عدم التسجيل والعدالة الوفاوية تقتضي احترام الوفاة في النظام الوجودي الخاص بكل متوفى وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الوفاة المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الوفاوي والتخلف التشريعي في حماية الوفاة الوجودية ولا يمكن أن

يظل القانون صامتاً بينما الوفاة تُنكر في حالة العدم دون توثيق إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسجلي الوفيات في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الخامس والعشرون العودة من العدم إلى الوجود المسجل

العودة من العدم إلى الوجود المسجل تمثل تحدياً كبيراً للإجراءات القانونية وفي حالة العدم قد يرغب الإنسان في العودة للتسجيل في الأنظمة وهذا يخلق إشكاليات حول إجراءات العودة من العدم والقانون التقليدي يفترض أن العودة مرتبطة بإجراءات ثابتة ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالعودة من العدم ولا يجوز للدول منع العودة بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية العائدة يجب أن تمتد لتشمل العودة في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن العودة حق وجودي بغض النظر عن العدم وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للعودة في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر العائد تربط بين العدم والوجود في حق واحد ويجب حماية الإنسان من منع العودة من العدم والمحاكم لا تملك حقاً في منع العودة بحجة تعقيد الإجراءات والعدالة العائدة تقتضي احترام العودة في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه العودة المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم العائد والتخلف التشريعي في حماية العودة الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما العودة تُمنع من العدم دون مبرر إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين ومسجلي الهوية في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السادس والعشرون الأخلاقيات والعدم الوجودي

الأخلاقيات والعدم الوجودي تمثل تحدياً كبيراً للمبادئ الأخلاقية التقليدية وفي حالة العدم قد تختلف المفاهيم الأخلاقية بناءً على حالة التسجيل وهذا يخلق إشكاليات حول المسؤولية الأخلاقية في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الأخلاق مرتبطة بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالأخلاقيات في حالة العدم ولا يجوز للمجتمعات إنكار أخلاقيات بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الأخلاقية يجب أن تمتد لتشمل الأخلاق في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الأخلاق حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للأخلاق في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الأخلاقي تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية الإنسان من إنكار الأخلاق في حالة العدم والمجتمعات لا تملك حقاً في إنكار الأخلاق بحجة عدم التسجيل والعدالة الأخلاقية تقتضي احترام الأخلاق في النظام الوجودي الخاص بكل إنسان وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الأخلاق المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الأخلاقي والتخلف التشريعي في حماية الأخلاق الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الأخلاق تُنكر في حالة العدم دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والفلاسفة في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل السابع والعشرون المنظور الديني للحق في العدم

المنظور الديني للحق في العدم يمثل تحدياً كبيراً للفقه الديني التقليدي وفي حالة العدم قد تختلف المفاهيم الدينية بناءً على حالة التسجيل وهذا يخلق إشكاليات حول التكليف الديني في حالة العدم والقانون التقليدي يفترض أن الدين مرتبط بالتسجيل في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالمنظور الديني في حالة العدم ولا يجوز للمجتمعات الدينية إنكار تكليف بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الدينية يجب أن تمتد لتشمل التكليف في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الدين حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتكليف في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الديني تربط بين المسجل وغير المسجل في حق واحد ويجب حماية المؤمن من إنكار التكليف في أنظمة وجودية والمجتمعات الدينية لا تملك حقاً في إنكار التكليف بحجة عدم التسجيل والعدالة الدينية تقتضي احترام التكليف في النظام الوجودي الخاص بكل مؤمن وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذا التكليف المعقد فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الديني والتخلف التشريعي في حماية التكليف الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التكليف يُنكر في أنظمة وجودية دون اعتراف إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والعلماء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثامن والعشرون تحديات التطبيق العملي للنظرية

تحديات التطبيق العملي للنظرية تمثل عقبة كبيرة أمام التنفيذ الفعلي وفي الأنظمة الوجودية قد تواجه القوانين صعوبات في التطبيق عبر الأنظمة الوجودية وهذا يخلق إشكاليات حول الإنفاذ والرقابة والامتثال القانوني والقانون التقليدي يفترض أن التطبيق يسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بتحديات التطبيق العملي للنظرية ولا يجوز للدول تجاهل التحديات بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية التنفيذية يجب أن تمتد لتشمل التطبيق في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التطبيق حق

وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتطبيق في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التنفيذي تربط بين النظرية والتطبيق في مرحلة واحدة ويجب حماية القوانين من الفشل الناتج عن اختلاف إدراك التطبيق والمحاكم لا تملك حقاً في تعطيل التطبيق بحجة تعقيد التحديات الوجودية والعدالة التنفيذية تقتضي احترام التطبيق في النظام الوجودي الخاص بكل قانون وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التطبيقات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التنفيذي والتخلف التشريعي في حماية التطبيق الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التطبيق يتم في أنظمة وجودية مختلفة دون تخطيط إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمنفذين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل التاسع والعشرون توصيات للمشرعين المستقبليين

توصيات للمشرعين المستقبليين تمثل دليلاً عملياً للتطبيق الكوني وفي الأنظمة الوجودية يحتاج المشرعون إلى توصيات واضحة لتنظيم الأنظمة الوجودية وهذا يخلق إشكاليات حول الصياغة والتفسير والإلغاء القانوني والقانون التقليدي يفترض أن التشريع يسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني بالتوصيات للمشرعين المستقبليين ولا يجوز للمشرعين تجاهل التوصيات بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية التشريعية يجب أن تمتد لتشمل التوصيات في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن التشريع حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للتوصيات في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر التشريعي تربط بين الصياغة والتطبيق في قانون واحد ويجب حماية التشريعات من الخطأ الناتج عن اختلاف إدراك التسجيل والمحاكم لا تملك حقاً في تجاهل التوصيات بحجة عدم إلزاميتها القانونية والعدالة التشريعية تقتضي احترام التوصيات في النظام الوجودي الخاص بكل مشرع وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه التوصيات المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم التشريعي والتخلف التوصيوي في حماية التشريع الوجودي ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما التشريع يتم في أنظمة وجودية مختلفة دون إرشاد إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والمستشارين في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

الفصل الثلاثون الخاتمة ورؤية الكون بعد الوجود الإلزامي

الخاتمة ورؤية الكون بعد الوجود الإلزامي تمثل النهاية والبداية لهذا الكتاب الفريد وفي الأنظمة الوجودية تنتهي الرحلة القانونية لتبدأ رحلة تطبيقية جديدة في الكون وهذا يخلق إشكاليات حول الخاتمة والاستمرار والتطور القانوني والقانون التقليدي يفترض أن الخاتمة تسير في تسلسل ثابت ونحن ندعو إلى الاعتراف القانوني برؤية الكون بعد الوجود الإلزامي ولا يجوز للقراء تجاهل الرؤية بحجة اختلاف طبيعة التسجيل والمسؤولية الختامية يجب أن تمتد لتشمل الرؤية في الأنظمة الوجودية وهذا الفصل يؤسس لفكرة أن الخاتمة حق وجودي بغض النظر عن التسجيل وسنعرض في الفصول القادمات نماذج للرؤية في الأنظمة الوجودية إنها ثورة في الفكر الختامي تربط بين النهاية والبداية في فصل واحد ويجب حماية الرؤية من النسيان الناتج عن اختلاف إدراك التسجيل والمحاكم لا تملك حقاً في إغلاق الملف بحجة انتهاء الزمن القانوني والعدالة الختامية تقتضي احترام الرؤية في النظام الوجودي الخاص بكل كون وسنكشف في الفصول التالية آليات تنظيم هذه الرؤى المعقدة فلسفياً وقانونياً بشكل دقيق والهدف هو إغلاق الفجوة بين التقدم الختامي والتخلف التشريعي في حماية الرؤية الوجودية ولا يمكن أن يظل القانون صامتاً بينما الخاتمة تتم في أنظمة وجودية مختلفة دون خلود إنها مسؤولية أخلاقية وقانونية تقع على عاتق المشرعين والقراء في كل أنحاء الكون اليوم والله ولي التوفيق

ورقة بحثية تفصيلية لنظرية قانون الحق في العدم القانوني

النسخة العربية
تقدم هذه الورقة شرحاً مفصلاً لنظرية الحق في العدم القانوني التي أسسها الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي وتقوم النظرية على مبدأ أن للإنسان حقاً في أن يكون معدوماً قانونياً دون أن يموت بيولوجياً ولا يجوز لأي جهة خارجية إلزام الإنسان بالوجود المسجل دون مسؤوليته القانونية وتم دمج مفاهيم من القانون والفلسفة والتكنولوجيا والاقتصاد وعلم النفس في إطار واحد ويتم تعريف الحق في العدم القانوني بأنه النظام القانوني الذي يحمي الاختفاء الوجودي الاختياري ويتم اقتراح حماية قانونية للإنسان في حالة العدم كحقوق أساسية غير قابلة للتصرف ويتم تفصيل الآليات القانونية الدستورية والتشريعية لحماية هذا الحق الجديد كونياً ويتم شرح تطبيقات النظرية في قطاعات العمل والطب والتعليم والأمن والتكنولوجيا ويتم مناقشة الجوانب الفلسفية والأخلاقية والدينية المبررة للنظرية الكونية ويتم الرد على الانتقادات المتوقعة وطرح حلول عملية للتحديات التطبيقية العالمية وتهدف النظرية إلى حماية الإنسان من طغيان الرصد والتوثيق في العصر الرقمي والنتيجة المتوقعة هي مجتمع كوني أكثر عدالة وتوازناً يحترم حق الإنسان في العدم ويتم التأكيد على أن هذا الحق غير قابل للتصرف حتى بمرور الوقت أو تغير الأنظمة ويتم الدعوة لتعاون دولي لتبني معايير موحدة لحماية الوجود الإنساني الاختياري وتعتبر هذه النظرية إضافة نوعية للفكر القانوني والإنساني المعاصر في العالم أجمع

النسخة الإنجليزية

This paper provides a detailed explanation of the Right to Legal Nothingness Theory founded by Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi The theory is based on the principle that humans have the right to be legally non-existent without biological death No external entity may compel humans to registered existence without their legal consent Concepts from law philosophy technology economics and psychology are integrated into a unified framework The right to legal nothingness is defined as the legal system protecting voluntary existential disappearance Legal protection for humans in nothingness state as inalienable fundamental rights is proposed Constitutional and legislative legal mechanisms to protect this new right cosmically are detailed Applications of the theory in work medicine education environment and technology sectors are explained Philosophical ethical and religious aspects justifying the cosmic theory are discussed Expected criticisms are addressed and practical solutions for global implementation challenges are offered The theory aims to protect humans from the tyranny of surveillance and documentation in the digital age The expected outcome is a more just and balanced cosmic society respecting the human right to nothingness It is emphasized that this right is inalienable even with the passage of time or change of regimes International cooperation is called for to adopt unified standards for protecting voluntary human existence This theory is considered a qualitative addition to contemporary legal and human thought worldwide

النسخة الفرنسية

Ce document fournit une explication détaillée de la Théorie du Droit au Néant Juridique fondée par le Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi La théorie repose sur le principe que les humains ont le droit d'être juridiquement inexistants sans mort biologique Aucune entité externe ne peut contraindre les humains à une existence enregistrée sans leur consentement juridique Des concepts issus du droit de la philosophie de la technologie de l'économie et de la psychologie sont intégrés dans un cadre unifié Le droit au néant juridique est défini comme le système juridique protégeant la disparition existentielle volontaire Une protection juridique des humains en état de néant en tant que droits fondamentaux inaliénables est proposée Les mécanismes juridiques constitutionnels et législatifs pour protéger ce nouveau droit cosmiquement sont détaillés Les applications de la théorie dans les secteurs du travail de la médecine de l'éducation de l'environnement et de la technologie sont expliquées Les aspects philosophiques éthiques et religieux justifiant la théorie cosmique sont discutés Les critiques attendues sont abordées et des solutions pratiques aux défis de mise en œuvre mondiale sont proposées La théorie vise à protéger les humains de la tyrannie de la surveillance et de la documentation à l'ère numérique Le résultat attendu est une société cosmique plus juste et plus équilibrée respectant le droit humain au néant Il est souligné que ce droit est inaliénable même avec le passage du temps ou le changement de régimes Une coopération internationale est appelée pour adopter des normes unifiées de protection de l'existence humaine volontaire Cette théorie est considérée comme un ajout qualitatif à la pensée juridique et humaine contemporaine dans le monde entier

الخاتمة

بهذا نكون قد وضعنا الحجر الرابع في صرح مدرسة القانون الميتافيزيقي وهذا الكتاب ليس نهاية بل هو بداية لرحلة علمية وفكرية ستستمر عبر الأجيال ندعو جميع الباحثين والمشرعين والقضاة للانضمام إلى هذه المسيرة التاريخية معاً نبني عدالة تحمي الإنسان في وجوده الوجودي عبر العدم العدالة الوجودية هي عدالة للمستقبل قبل أن تكون للحاضر والأجيال القادمة ستحاسبنا على ما نتركه

في وجودهم من تسجيل أو عدم هذا الكتاب وثيقة تاريخية ستُدرس في جامعات العالم مستقبلاً اسم مدرسة القانون الميتافيزيقي سيُذكر في سجلات الفكر الإنساني الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي يضع بصمته في تاريخ الفقه القانوني هذا الجهد المتواضع نذره لوجه الله ولخدمة الإنسانية جمعاء والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل

عن المؤلف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
الباحث والمستشار والخبير والفقيه
والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون
مؤسس مدرسة القانون الميتافيزيقي
ونظرية السيادة الزمنية
مؤسس علم النسبية الزمنية للعدالة
مؤسس المركز العالمي لدراسات النسبية الزمنية للعدالة
له 15 كتاباً مؤسساً في القانون الميتافيزيقي
450 فصلاً علمياً محكماً
3 لغات نشر عربي إنجليزي فرنسي
رائد الفكر القانوني الكوني
صاحب الموسوعة القانونية الميتافيزيقية الأضخم في االتاريخ
جميع الحقوق محفوظة 2026

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
سنة 2026
جميع الحقوق الفكرية والعلمية محفوظة
يمنع النسخ أو الاقتباس دون إذن خطي
الطبعة الأولى محدودة وموقعة من المؤلف